



PARLIAMENTARY FORUM
ON SMALL ARMS AND LIGHT WEAPONS



THE HOUSE OF REPRESENTATIVES
THE HASHEMITE
KINGDOM OF JORDAN

الاجتماع الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - المسؤوليات والتحديات والفرص المتاحة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"

مجلس النواب في المملكة الاردنية الهاشمية، الأربعاء 12 أكتوبر 2014، عمان

بتنظيم من المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومجلس النواب في المملكة الاردنية الهاشمية





PARLIAMENTARY FORUM
ON SMALL ARMS AND LIGHT WEAPONS



THE HOUSE OF REPRESENTATIVES
THE HASHEMITE
KINGDOM OF JORDAN

مشاركة

شارك ما مجموعه 34 شخصا بما في ذلك؛ 13 نائبا في برلمانات كل من بوركينا فاسو، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، مالي، المغرب، فلسطين، وجمهورية أرض الصومال، والمملكة العربية السعودية. وسلطنة عمان، وتركيا؛ وممثلين عن منظمة أبحاث النزاع المسلح، كفيينا. سيفر وورلد وسسترهود هو معهد عالمي فضلا عن المنتدى البرلماني حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة وموظفين برلمانيين (مرفق قائمة بالمشاركين).

مقدمة المضيف - سفيان الحسن مدير إدارة البحوث والمعلومات، مجلس النواب - المملكة الأردنية الهاشمية

رحب سفيان الحسن المشاركين وهنا المنتدى ومجلس النواب على جهودهم لتنظيم اجتماع يتناول هذا الموضوع الهام. وأشار إلى أن هناك 650 مليون من الأسلحة الصغيرة والخفيفة في العالم اليوم و 70٪ منها في أيدي المدنيين. يموت كل عام 300000 شخصا نتيجة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ويتعرض ملايين آخرون للجروح والتشويه. وينبغي أن تخضع لآليات التي تقلل من تأثير هذه الأسلحة الدول التي تشتري وتصدر هذه الأسلحة، فضلا عن صناعتها. ثم أعطى الكلمة للأمين العام بيتر ويديروود.

مقدمة من الرئيس - بيتر ويديروود، الأمين العام للمنتدى البرلماني حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة

رحب الأمين العام بيتر ويديروود بالمشاركين في الاجتماع الإقليمي الثالث حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة في منطقة الشرق الأوسط وحيا وشكر رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية، وشرع في إعطاء نبذة تاريخية عن أنشطة وأهداف وأعمال المنتدى. تأسس المنتدى في عام 2002 في الكونغرس الإسباني ويضم اليوم أكثر من 200 برلمانيا من 70 بلدا في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط. وشدد على دور المنتدى كمنصة للنقاش حيث يمكن للنواب توحيد جهودهم والمساهمة في النهوض بأجندة الحد من الأسلحة الصغيرة والخفيفة والعنف المسلح. وأبرز بيتر ويديروود حقيقة أن منطقة الشرق الأوسط تعاني معاناة شديدة من الصراعات والعنف المسلح والوحشية الناتجة من جماعات مثل الدولة الإسلامية. وأوضح أن محور الندوة هو انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وأن دور المنتدى البرلماني هو توفير مساحة لإيجاد سبل لمعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والخفيفة والدور الذي يقوم به البرلمانيون في حل هذه المشكلة.

مقدمة المضيف - أحمد الصفدي، نائب رئيس مجلس النواب الأردني

قدم أحمد الصفدي، نائب رئيس مجلس النواب الأردني كلمته الترحيبية. وقدم موجزا تاريخيا عن المنتدى وسلط الضوء على حقيقة أنه المنظمة الوحيدة من البرلمانيين توحد، بغض النظر عن التوجهات السياسية ومنطقة المنشأ، كافة الجهود البرلمانية ضد العنف المسلح. وأكد أحمد الصفدي على دور البرلمانيين في المصادقة على الوثائق القانونية، وخلق قوانين جديدة وتعزيز الوعي العام. وسلط الضوء على الخبرة التي يتمتع بها المنتدى في مساعدة البرلمانيين في المهمة الرامية إلى سن التشريعات العامة وتطوير العلاقات مع البرلمانيين الآخرين الذين يسعون إلى معالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وذكر أيضا أن المهمة الأساسية هي مراقبة الأسلحة ومنعها والحد من استخدامها، والحد من عدد الأسلحة في أيدي المدنيين والعمل على الحد من العنف المسلح في مجتمعاتنا. وأنهى كلمته بالترحيب بالجميع في البرلمان، وتمنيا لهم رحلة عودة آمنة إلى بلدانهم.

وأنهى سفيان الحسن الجلسة ودعا إلى أخذ صورة جماعية واستراحة لشرب القهوة.



PARLIAMENTARY FORUM
ON SMALL ARMS AND LIGHT WEAPONS



THE HOUSE OF REPRESENTATIVES
THE HASHEMITE
KINGDOM OF JORDAN

الجلسة الأولى: انتشار الأسلحة والأزمة الحالية في المنطقة - شون هاريس،
مساعد باحث ميداني، في منظمة أبحاث النزاع المسلح.

قدمته النائب آلاء طالباني، رئيس المنتدى البرلماني حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة.



رحبت النائب طالباني وشكرت البرلمان الأردني على تعاونهم ودعمهم لتنظيم الاجتماع. وعرضت موضوع الاجتماع وأكدت على حجم المشكلة المتمثلة بتجارة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنطقة. ودعت البرلمانين لزيادة الرقابة على عمليات إنتاج الأسلحة والتجارة بها وتصديرها وشراؤها والتي تقوم بها الحكومات، مشيرة إلى الالتزام التاريخي الذي يضطلع به البرلمانين في هذا الشأن. واستخدمت النائب طالباني بلدها العراق كمثال على الفوضى والمشاكل التي يجلبها التدفق غير المنظم للأسلحة الصغيرة والخفيفة على المجتمع، والتنمية والأمن، مما يجعل من السهل على جماعات مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام التواجد والانتشار عبر الحدود. وخلصت أخيرا إلى أن القضية الرئيسية هي توافر الأسلحة الصغيرة والخفيفة في أيدي المدنيين مما يسهل إنشاء مجموعات مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام/ داعش. وأعطت بعد ذلك الكلمة إلى شون هاريس.

شون هاريس هو الباحث الميداني المشارك في منظمة أبحاث النزاع المسلح والمحقق الرئيسي في قضية الذخيرة التي تم الاستيلاء عليها من الدولة الإسلامية في العراق والشام / داعش في شمال سوريا والعراق. وأوضح السيد هاريس عمل منظمة أبحاث النزاع المسلح الذي يخدم ثلاثة أغراض رئيسية هي: (1) إنتاج أدلة مادية في شكل بيانات كمية ونوعية حول الأسلحة والذخيرة التي تستخدم في مناطق النزاع (2) اطلاع وتقديم المشورة لوضعي السياسات بشأن الطريقة الفضلى في مكافحة الاتجار غير المشروع بالذخائر التقليدية (3) عند الاقتضاء، تبادل المعلومات بشأن وجود وحركة الأسلحة والذخائر من وإلى أماكن هذه الصراعات على البوابة الإلكترونية العامة الممولة من الاتحاد الأوروبي والتي تسمى iTrace.

وأوضح السيد هاريس أن منظمة أبحاث النزاع المسلح تقوم بتفحص واثق الذخيرة والأسلحة الصغيرة والخفيفة التي تستخدم في جميع أنحاء العالم في الواقع، ولقد ع الحقيقي ويقوم بتوثيق الذخيرة التي تستخدمها الدولة الإسلامية في العراق والشام / داعش منذ شهر تموز 2014 ويمكنه توثيق الحالات في أقل من 24 ساعة بعد القبض عليها. وأن المنظمة قامت حتى تاريخه بتوثيق أكثر من 130000 من الأسلحة وطلقات الذخيرة وذلك منذ بدء عمليات هذا المشروع قبل أربعة أشهر.

تم اثبات خمسة نتائج رئيسية بعد أربعة أشهر من جهود التتبع والتوثيق. أولا، تم محو الأرقام التسلسلية عن بعض الأسلحة باستخدام عملية اللحام، وهذا يبين مستوى معين من الوعي لقيمة استخدام الأرقام التسلسلية. ثانيا، كان لبعض الأسلحة أرقام تسلسلية ثانوية أضيفت بشكل يظهر مستويات مختلفة من المهارات، بدءا من مرحلة النقش غير المتقن إلى المتقن للغاية. ثالثا، لقد كشفت المجالات الواسعة من التوثيق حركة كبيرة في ذخائر الدولة الإسلامية داخل المنطقة الخاضعة لسيطرتها. رابعا، الذخيرة الموثقة متنوعة على نطاق واسع من حيث بلد وسنة الصنع. وقد وثقت منظمة أبحاث النزاع



PARLIAMENTARY FORUM
ON SMALL ARMS AND LIGHT WEAPONS



THE HOUSE OF REPRESENTATIVES
THE HASHEMITE
KINGDOM OF JORDAN

المسلح الذخيرة المصنعة ما قبل عام 1945 إلى الحديثة المصنعة هذا العام من 21 دولة مختلفة. وهو ما يوحي بوجود مجموعة متنوعة من الموردين لقوات الدولة الإسلامية. خامسا، منشأ معظم هذه الأسلحة والذخائر الموثقة من دول الاتحاد السوفياتي، والصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يفسر تقدم قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام / داعش من حيث إمدادات الذخيرة في الموصل ومختلف مخزونات النظام السوري.



الرئيس آلاء طالباني، شون هاريس

مداخلات النواب:

أوجزت النائبة آلاء طالباني، رئيس المنتدى البرلماني الوضع في العراق بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وشددت على أهمية الرقابة وضمان الشفافية في جميع مراحل عمليات نقل الأسلحة. وقالت إن التحدي الرئيسي يكمن في جعل الحكومة مسؤولة عن قراراتها بشأن نقل وتهريب الأسلحة. وأشارت إلى أن لدى البرلمانيين أدوات لتنفيذ المراقبة فضلا عن جعل المعلومات حول عمليات الشراء متاحة للجمهور.

وأصرت السيدة طالباني أن على الحكومات التوقيع والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية من أجل الحد من وحظر التوريد غير المنضبط للأسلحة. وتساءلت أيضا عن سبب عدم توقيع دول مثل إسرائيل أو الأردن على هذه المعاهدات لحد الآن، ودعت البرلمانيين للضغط على دولهم من أجل التوقيع والمصادقة على هذه الأدوات الدولية. وقدمت النائبة طالباني مزيدا من التوضيح حول مشكلة الأسلحة الصغيرة والخفيفة بعد الربيع العربي. ويؤدي عدم الاستقرار وظهور جماعات مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام / داعش إلى دفع الناس إلى تسليح أنفسهم لمواجهة انعدام الأمن في مناطقهم. وأشارت إلى أنه يمكن في هذه الأيام شراء الأسلحة في العراق من خلال الفيسبوك، حيث ينشر التجار عروض أسلحتهم وموقعهم ومنتجاتهم، وكذلك فإن أرقام الهاتف والأسماء. وتتاح الأسلحة الصغيرة والخفيفة للجميع دون الحاجة للحصول على ترخيص أو تصريح.

وتجعل هذه المسألة، إلى جانب حقيقة افتقار الشباب إلى فرص التعليم وفرص العمل وكذلك النقص العام في البنية التحتية، جماعات مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام خيارا جيدا بالنسبة للشباب من سكان المنطقة. وفي نفس الوقت، يقوم القادة بدعوة نفس السكان من الشباب للانضمام إلى مكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتحريضهم وتزويدهم



PARLIAMENTARY FORUM
ON SMALL ARMS AND LIGHT WEAPONS



THE HOUSE OF REPRESENTATIVES
THE HASHEMITE
KINGDOM OF JORDAN

بالسلاح. وشددت السيدة طالباني مرة أخرى على ضرورة إشراك البرلمان بشكل رئيسي في الأزمة، وإنشاء لجان خاصة لزيادة الشفافية ورفع مستوى مسؤولية الحكومة والاستجابة لمشكلة تهريب الأسلحة. وأخيرا اقترحت إنشاء شبكة عربية لرصد ومراقبة حيازة وتجارة الأسلحة في المنطقة، فضلا عن اتفاق دولي لزيادة الرقابة والإشراف على استخدام الأسلحة.

واطلع النائب الآن عون من لبنان المشاركين على التجربة اللبنانية فيما يتعلق بمشكلة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وعدم الاستقرار الحالي في المنطقة. وأشار إلى وجود ثلاث من القوى الدافعة الرئيسية وراء انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المجتمع اللبناني. أولا، تركة الحرب اللبنانية وثقافة الميليشيات تعني أن الناس معتادون على وجود الأسلحة في منازلهم. ولم يعد استخدام الأسلحة من المحرمات بالنسبة لكثير من اللبنانيين، وغالبا ما تستخدم الأسلحة في الاحتفالات وحفلات الزفاف، وأعياد الميلاد. ثانيا، أوضح أن الناس ينتهكون القانون. وعلى الرغم من أن لدى لبنان قانون ينظم الملكية واستخدام الأسلحة، فلا يوجد لديه أي قدرة على فرض ذلك ويتجاهل الناس القانون ببساطة. وأوضح أن الموقف في دول الخليج تجاه هذا النوع من التشريعات وسيادة القانون أقوى مما هو عليه في لبنان. ثالثا، ان لبنان محاط ببلدان تعيش حالة صراع دفعت السكان في المناطق الحدودية للبحث عن الأمن الذي يعتقدون أن قوات الدولة لا يمكن أن توفره لهم. وأوضح أنه يفهم، نظرا للتحديات التي يواجهها الناس في لبنان، انعكاسات البقاء على السكان. ولخص النائب عون الوضع في لبنان فيما يتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في نقطتين. الأولى، هناك حاجة لقيام دولة قوية قادرة على ضمان سيادة القانون. والثانية، هناك حاجة إلى قوات أمن تحظى بثقة الناس. وأنهى مداخلته بالدعوة إلى جهد دولي لمعالجة العنف المسلح الذي من شأنه أن يجعل من الأسهل تتبع والحد من توافر الأسلحة، وفي الوقت نفسه يجعل من الصعب على الناس الحصول على أسلحة على أرض الواقع. وشدد على ضرورة التنسيق بين البرلمانين والمجتمع. وقال انه كلما زاد مدى اكتساب الحكومة والمجتمع للاستقرار، كلما زاد الاسهام في مكافحة الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة.

النقاشات

النائب الدكتورة سحر القواسمي من فلسطين، سألت شون هاريس عن الدول التي تطرق إليها في العرض الذي قدمه، ولماذا كانت مصر على رأس تلك القائمة.

النائب صالح عاشور من الكويت يعتقد أن الجهود التي يبذلها المنتدى لن تغير من واقع مشكلة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وشدد على أن هناك حاجة إلى إجراء المناقشات على مستوى أعلى من حيث تنفيذ هذه المعاهدات. وسأل عن تكون الدولة الإسلامية في العراق والشام حقيقة، وكيف تشكلت ومدى موثوقية الأرقام المتعلقة بالدولة الإسلامية في العراق والشام وما هو مصدرها. وأشار إلى أن الدولة الإسلامية في العراق والشام تتألف من أعضاء من أكثر من 40 دولة - وليس فقط العراق وسوريا - وأنها سوف تستمر في التوسع نظرا لهذه التركيبة الدولية. وسلط الضوء أيضا على أن الدول الغربية تعتبر الشركات المصنعة الرئيسية للأسلحة الصغيرة والخفيفة في حين دول الخليج هي المشتري الرئيسيين. وأثار الشكوك حول القوى المحركة الدولة الإسلامية في العراق والشام، بما أن الأسلحة والمهارات والخدمات اللوجستية التنظيمية التي تمتلكها لا تتطابق مع تلك التي يمتلكها الناس العاديون. وذكر النائب عاشور أن دول الخليج في حاجة إلى تغيير مسارها لتجنب المشاكل المماثلة للدولة الإسلامية في العراق والشام. وأن الثقافة والتعليم يجب أن تتغير. ويجب تثقيف الناس على التعايش مع الآخرين، بما في ذلك حسا أحدث لاحترام التعددية داخل البلدان. وأنهى مداخلته بالقول إن على دول الخليج أن تتعاون أكثر مع الدول الغربية لتحقيق النجاح ضد مشاكل الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير القانونية وجماعات مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأن يتم تغيير الثقافة لتحقيق النجاح في معالجة مثل هذه المشاكل.

النائب ديالو، من مالي سأل شون هاريس عن المعلومات المتعلقة بنيجيريا وأوكرانيا.

النائب أحمد عيسي من أرض الصومال شرح القضايا التي تواجه الصومال بعد اندلاع الحرب الأهلية أي لامركزية النظام، والاتفاقيات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار، والعملية التشريعية والإصلاحات التي مرت بها البلاد. وشدد على أن الأطراف المتنازعة يجب أن تكون منزوعة السلاح حتى تكون قادرة على تحقيق الإجماع وأعرب عن أمله بأن لا تتلقى الأطراف المتنازعة المساعدات على شكل الأسلحة الصغيرة والخفيفة.



PARLIAMENTARY FORUM
ON SMALL ARMS AND LIGHT WEAPONS



THE HOUSE OF REPRESENTATIVES
THE HASHEMITE
KINGDOM OF JORDAN

أجاب شون هاريس على الأسئلة التي طرحتها الدكتورة سحر فيما يتعلق بقائمة الدول التي ذكرها في العرض التقديمي. وقدم توضيحا حول عملية التوثيق، والطلب الرسمي للمعلومات وعملية متابعة هذه المعلومات. وأوضح أيضا أن بحوث صراع التسليح لم تكن قادرة على تغطية النزاع في نيجيريا ولا تملك الموارد للعمل في أوكرانيا لأسباب أمنية. وأكد شون هاريس أن منظمة أبحاث النزاع المسلح دقيقة جدا فيما يتعلق بنشر المعلومات حول الدول التي يمكن أن تقدم الأسلحة إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام / داعش. وأن الأدلة لا تزال غير حاسمة وأن المنظمة تحتاج إلى المزيد من الوقت قبل استخلاص أي استنتاجات. وأوصى بأن على الدول تحسين أوقات الاستجابة لطلباتها بشأن الأسلحة والذخائر، وكذلك إنشاء ملفات تعريف بالمخاطر بالنسبة للبلدان التي قد تصبح نقاط تحويل يستخدمها البائعون والمتلقون.

سأل الأمين العام بيتر ويديرود المشاركين عن المجالات التي يرون فيها مساحة للتحسين في العمل البرلماني، وكيف ينبغي معالجة المشكلة في المستقبل.

اتفقت النائب آلاء طالباني مع النائب آلان عون على الطابع الثقافي للمشكلة، مشيرة إلى أن الأمر يتطلب بعض الوقت للتمكن من تغيير الثقافة. وأكدت أن البرلمان يجب أن يكون أكثر وعيا للمشكلة، وأن يضغط باتجاه المزيد من الشفافية. وذكرت السيدة طالباني أن الأوضاع في المنطقة تهيئ للمراقبين الانضمام إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام، نظرا لعدم توفر الفرص وعدم الاستقرار الحالي.

سأل النائب آلان عون الأمين العام بيتر ويديرود ورئيس المنتدى آلاء طالباني، عن نوع النتائج التي يتوقعونها من هذه الاجتماعات، وكيف يمكن أن تتعاون البرلمانات بين بعضها البعض وكيف يمكن أن تتعاون مع المجتمع. وأوضح الأمين العام بيتر ويديرود أن المنتدى البرلماني هو مكان لتبادل الخبرات، والاستماع إلى بعضنا البعض، والحصول على الأفكار الجديدة والحكمة من البلدان وغيرها من الممارسات. إنه مكان يمكن أن يصل فيه البرلمانيون، من خلال الحوار، إلى إجماع يعكس الاهتمام المشترك بهذه المشكلة.

وأوضح عضو في البرلمان الأردني الوضع بالنسبة للأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة والإرهاب في الأردن. وأشار إلى أن المملكة الأردنية تتخذ خطوات لمكافحة المشكلة وأنه سيطلب من الحكومة التصديق على المعاهدات الدولية على الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وسلط الضوء أيضا على أنه قبل الدولة الإسلامية في العراق والشام، كانت هناك جماعات مثل النصر والقاعدة. لذلك فإن هذه ليست مشكلة جديدة تواجهها المنطقة. وذكر أيضا أن الصراع القائم صراع دولي ولكن بطابع إقليمي.

وأعرب النائب بوعمور تاغوان من المغرب عن قلقه لهذه المشكلة وعلى الرغم من أنه ذكر أن هذا الموضوع ليس بجديد، وسلط الضوء على مسؤولية الدول الغربية في تعزيز الأفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية. وفي نفس الوقت، لا تقوم هذه الدول سوى بالقليل جدا لدعم هذه الحركات بعد أن تم خلع الطغاة.

وأوضح النائب صالح عاشور من الكويت عملية مصادرة الأسلحة وضبطها في الكويت بعد سقوط نظام صدام حسين. حيث أعطت الحكومة للشعب مهلة ثلاث سنوات لتسليم أسلحتهم دون مواجهة الملاحقة القضائية. كما دعا إلى مستوى أقوى من مساءلة الحكومات بشأن مسألة الأسلحة. وأثار عاشور أيضا مسألة الأمراض النفسية التي تعتبر نتيجة لانتشار استخدام الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة.

اطلع النائب حمزة داغ من تركيا على قلقه من مشكلة الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة والثقافة السائدة لاستخدام الأسلحة في الاحتفالات في جميع أنحاء تركيا. ويحدث هذا على الرغم من حقيقة أن لدى تركيا قانونا يحظر ملكية الأسلحة بدون ترخيص. وأشار أيضا إلى الصعوبات التي تواجهها بلدان الشرق الأوسط في مواجهة ما يتعلق بضبط الأسلحة، خاصة بعد سقوط أنظمة القذافي وصدام. وأكد النائب حمزة داغ أيضا على أن هناك نحو مليوني لاجئ سوري في تركيا.



PARLIAMENTARY FORUM
ON SMALL ARMS AND LIGHT WEAPONS



THE HOUSE OF REPRESENTATIVES
THE HASHEMITE
KINGDOM OF JORDAN

واصل شون هاريس تقديم توضيحات حول الأسئلة والتعليقات التي أدلى بها الحضور. وأوضح أن القضية الجوهرية التي يجب معالجتها بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة هي الإدارة الفعالة، والأمن والرقابة على المخزون، وكذلك تطوير التدابير التقنية واللوجستية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة بشكل أفضل والتصدي للفساد في الدول الرئيسية المنتجة والمستفيدة.

وأنهت آلاء طالباني الجلسة مؤكدة مرة أخرى على قضايا الرقابة والفساد والتشريعات والمستويات الأفضل من التعاون بين الأطراف المتضررة في المنطقة.

وأنهت الرئيس آلاء طالباني الجلسة ودعت إلى استراحة الغداء.

الجلسة الثانية: دور المرأة في بناء السلام - العين أسمي خضر،
العضو المؤسس في المعهد الدولي لتضامن النساء

وقد أدار الجلسة تشتر وينباك - نائب رئيس المنتدى البرلماني.



العين أسمي خضر، جيني وايسونغ، جوانا واشولم

وقدمت الجلسة جوانا واشولم، الممثل الميداني لمنظمة كفيينا تيل كفيينا. وعرضت بإيجاز عمل المنظمة، مشددة على الاعتقاد بأن المجتمعات السلمية والديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال المشاركة الكاملة للمرأة على جميع مستويات المجتمع. وأوضحت جوانا واشولم أن التركيز الرئيسي لمنظمتها هو زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار، نظرا لحقيقة أن 92.4% من المشاركين في مفاوضات السلام هم من الرجال و5.97% من الموقعين على اتفاقيات السلام هم من الرجال.

وقدمت العين أسمي خضر التحية للحضور وأعربت عن امتنانها لمجلس النواب والمنتدى البرلماني. وأعربت عن قلقها إزاء حقيقة أن المنطقة تواجه قضية ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية. وفي إطار البحث عن السلامة، يلجأ البشر إلى تدابير مختلفة لضمان وجودهم. ومع ذلك، غالبا ما تترك المرأة خارج عملية صنع القرار وتصبح هدفا للعنف



PARLIAMENTARY FORUM
ON SMALL ARMS AND LIGHT WEAPONS



THE HOUSE OF REPRESENTATIVES
THE HASHEMITE
KINGDOM OF JORDAN

المسلح. وقدمت بعض الحقائق المذهلة: وجود السلاح في المنزل يزيد من مخاطر التعرض للقتل بنسبة 40٪، وفي حالة النساء فإنه يزيد من الخطر إلى 72٪. وأكدت عضو مجلس الأعيان أسى خضر أن المرأة يجب أن يكون لها دور أكبر في بناء السلام. ودعت الزعماء إلى اتباع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325، وزيادة الوعي حول المشاكل التي تواجهها النساء أثناء الصراع. وأكدت أيضا أن على البرلمانات بذل المزيد من الجهود لمساءلة الحكومة حول قضايا مثل الصناعات التحويلية الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتجارة، والانتهاكات الجنسية ونقص تمثيل المرأة في عملية صنع القرار. وأنهت مداخلتها بالقول أنه لا بد من كسر العلاقة بين الأسلحة والرجولة إذا أريد للسلام أن يتحقق.

ووضحت كريستل وينباك بشكل أكثر حقيقة إهمال النساء من عملية صنع القرار وأنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتضمينها في آليات النظام الدولي لبناء السلام.

مداخلات النواب:

النائب الدكتورة سحر القواسمي من فلسطين بدأت مداخلتها بتسليط الضوء على أهمية المرأة في السلام ودورها التقليدي كوسيط في النزاعات. لكن، كما أوضحت، أصبحت المرأة كذلك ضحية وهدفا للعنف المسلح. وأوضحت من خلال شرح المعاناة التي مر بها السكان الفلسطينيون بسبب الاعتداءات والاحتلال الإسرائيلي. وقدمت الدكتورة القواسمي بعض الحقائق عن الوضع في فلسطين. فمن بين 3200 شخصا قتلوا، كان بينهم 102 طفلا، و1092 امرأة. وأصيب أربعة آلاف شخص بعجز دائم نتيجة للاعتداءات، وقد أدت أيضا إلى زيادة بنسبة 4٪ على حالات الإجهاد في المنطقة وتعرض 30٪ من الأطفال لمشاكل نفسية حاليا. كما أدت إلى تدمير 20000 من المساكن وتدمير 40000 من المساكن جزئيا. وأدت الهجمات الأخيرة في غزة، وفقا للدكتورة سحر القواسمي، إلى الحد من حقوق النساء بأجسادهن والحق في الحصول على شريك. وأكدت أيضا أن المدنيين هم في الغالب من الضحايا، نظرا للكمية القليلة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة في فلسطين. وانتهت حديثها بدعوة جميع الحكومات والبرلمانيين لدعم وزيادة مشاركة المرأة في بناء السلام، لأن المرأة قادرة على توفير حلول بديلة للصراعات. كما دعت إلى إنهاء احتلال فلسطين وتعزيز القوات الدبلوماسية لإنهاء الصراع.

وقدم النائب بوعمر تاغوان من المغرب القضايا التي تواجه المرأة في بلاده، مشيرا إلى أن هناك برنامج حاليا تسعى إلى زيادة مشاركة. وأوضح أن المرأة تمثل نصف المجتمع وبالتالي يجب زيادة مشاركتها. وأوضح أن المرأة خلال الحرب وبعد الحرب، كانت النساء تقوم برعاية الأسرة والمنزل. وعملن أيضا كجسر تواصل بين الأطراف المتحاربة، وبالتالي، يجب إعطاء المرأة دورا رئيسيا في حل النزاعات. كما أكد النائب تاغوان الوضع الراهن للأمم، حيث ينص الدستور على أن نصف المناصب الحكومية يجب أن تشغلها المرأة، ولكن نظرا للتقاليد والآراء المحافظة، فإن هذا ليس مطبقا. وأشار إلى ضرورة تغيير النظرة التقليدية والعادات فيما يتعلق بالمرأة، مع الإصرار على أن هذه التغييرات، حتى تكون ناجحة، يجب أن تتم بوتيرة بطيئة.

كريستل وينباك شكر النائب بوعمر تاغوان، مصرا على ضرورة إعطاء المرأة مزيدا من الدور في المشاركة وكذلك إعطائها مكانتها في المجتمع.

أنهت عضو مجلس الإدارة ديزي تورنيه مداخلات النواب مشددة على ضرورة تقصير المسافة بين الخطابات والواقع الفعلي. وأشارت إلى أنه من أجل محاولة حل قضية المرأة في بناء السلام فإن هذا يعني أيضا المشاركة في الكفاح من أجل السلطة. وأشارت إلى أنه لا يمكن القضاء على الصراع باعتباره جزءا من الطبيعة البشرية. وينبغي بالأحرى أن تهدف الجهود إلى كيفية إدارته والتقليل منه. وذكرت السيدة تورنيه حقيقة أن النساء يتم تعليمهن القيام ببعض الأشياء، ليكن إناث، وأن تكون ضعيفة أمام الذكور، الأمر الذي يؤدي إلى جعل النساء ضحايا. وأن المجتمع يعلم الناس بأن العدوانية تعني الذكورة. وهذا يجب أن يتغير. وانتهت حديثها من خلال تسليط الضوء على حقيقة أنه حتى عام 2012، تم توقيع 61 اتفاقية سلام، ولكن تم توقيع اثنتين منها فقط من النساء. ولا يؤدي القانون إلى تغيير المشكلة إذا كنا لا نريد تغييرها بشكل عملي. وأشارت أيضا إلى دور وسائل الإعلام في تفاهم الأدوار بين الرجال والنساء.



PARLIAMENTARY FORUM
ON SMALL ARMS AND LIGHT WEAPONS



THE HOUSE OF REPRESENTATIVES
THE HASHEMITE
KINGDOM OF JORDAN

ذكرت الرئيس الاء طالباني كيف أن المرأة غائبة تماما عن التطور التدريجي في بناء السلام. حتى في الدول الغربية، فإن المرأة غائبة عن النقاش السياسي، لذلك يجب أن تتوفر وسائل أخرى لإشراك المرأة في هذه المسائل.

جوانا واشنطن من "كفينا نيل كفيينا" سلطت الضوء على صعوبة العثور على إحصاءات عن مشاركة المرأة. ومع ذلك، أشارت إلى أن 70٪ من النساء يقتلن على يد أحد أفراد الأسرة.

أكد عضو مجلس الأعيان أسمي خضر كيفية اظهار الاحصاءات لتأثير الأسلحة الصغيرة والخفيفة الموجودة في أيدي أفراد الأسرة، والدور المحدود للنساء كشخصية ذات سلطة في الأسرة وفي المجتمع. ويتم استبعاد النساء من المناصب العليا. وأشارت إلى حالة الأردن، حيث تتمتع المرأة في السلطة القضائية بنسبة 60٪ من القبول في أوساط السكان، ومع ذلك، قررت الحكومة إنشاء كوتا بنسبة 50٪ للرجال بعد اعلان هذه الإحصاءات العامة، لتجنب إمكانية حدوث "عدم توازن" في القضاء من حيث نوع الجنس. واستنتجت خضر من ذلك ضرورة توفر الأدوات المبتكرة لتمكين المرأة من المشاركة في عملية صنع القرار في المنطقة.

أنهت كريستل وبنباك الجلسة ودعت إلى استراحة لتناول القهوة.

الجلسة الثالثة: الأدوات الدولية والمعاهدات لمنع العنف المسلح والحد منه - روي إيزبستر، سفير وورلد

قدمت الجلسة ديزي تورنيه.

روي إيزبستر هو رئيس وحدة مراقبة التسلح في سفير وورلد وعضو مجلس إدارة المنتدى وبدأ مداخلته بتقديم ايجاز حول سفير وورلد. المنظمة موجودة في 20 بلدا، وهدفها الرئيسي هو منع الصراعات العنيفة.

وبدأ بذكر إعلان جنيف حول العنف المسلح والتنمية، وهو مبادرة دبلوماسية تهدف إلى معالجة العلاقات المتبادلة بين العنف المسلح والتنمية، مع التركيز على إحداث الإجراءات، وقياس العنف ودعم البرمجة. وشرح بعد ذلك بشرح الآليات والأدوات الدولية، بدءا من برنامج عمل الأمم المتحدة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة (برنامج العمل). وأوضح أن برنامج العمل، يعتبر أداة تتبع، والتي قد يصبح خلال وقت قريب ملزما قانونيا، هو برغم ذلك فني بطبيعته. وأوضح الأنشطة الأساسية لبرنامج العمل المتمثلة بوسم الأسلحة الفردية، وتوثيق هذه الأسلحة بدءا من مكان التصنيع إلى نقطة الاستقبال، فضلا عن تتبع طلبات الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير الشرعية والتي تم اكتشافها في واحدة من الدول الاعضاء. وقد دخل برنامج عمل الأمم المتحدة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة حيز التنفيذ بمجرد حصوله على 40 تصديقا، ووقعته وصادقت عليه 110 دولة.



انتقل إيزبستر إلى شرح معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) ومكوناتها الأساسية والدور الذي يمكن للمعاهدة أن تساهم فيه للحد من العنف المسلح. كما أنها ملزمة من الناحية القانونية، وتتألف المعاهدة من مجموعة من القواعد لنقل الأسلحة التقليدية. وتهدف إلى إنشاء نظام وطني لمراقبة نقلها، على الرغم من أنها تستبعد مجموعة صغيرة من المعدات التي تستخدم في الغالب في أدوار مساعدة مثل أنظمة الاتصالات والرادار. بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، يطلب من الدول رفض أي عملية نقل للأسلحة إذا خلص تقييمها للوضع في البلد المتلقي إلى أن الأسلحة ستستخدم لخرق اتفاقيات حظر الأمم المتحدة على الأسلحة والاتفاقيات الأخرى، وكذلك انتهاك حقوق الإنسان. كما ستقوم معاهدة تجارة الأسلحة بإنشاء نظام حيث يتوجب من خلاله



PARLIAMENTARY FORUM
ON SMALL ARMS AND LIGHT WEAPONS



THE HOUSE OF REPRESENTATIVES
THE HASHEMITE
KINGDOM OF JORDAN

الإبلاغ عن عمليات النقل والاحتفاظ بسجلات حولها.

ومع ذلك، فإن عملية صنع القرار هي امتياز وطني للدول الأعضاء، وبالتالي، تقوم كل دولة بشكل منفرد باتخاذ القرار النهائي. وستعمل معاهدة تجارة الأسلحة على الحد من النقل غير القانوني للأسلحة التقليدية أو إمكانية أن تصل الأسلحة في نهاية المطاف إلى الأيدي الخطأ. وستساعد أيضا على الحد من العنف المسلح وتضيف لغة قوية جدا حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة. والقضايا العملية الواضحة الأخرى، مثل وصول المدنيين إلى استخدام الأسلحة، وأوضح من خلال العرض الذي قدمه مسائل مثل كيفية وضع خطط عمل وطنية، والرصد، وجمع الأسلحة، والدمار، ومراقبة الحدود. واختتم حديثه بتذكير البرلمانين بدورهم الهام في استجواب الحكومة، والدفع باتجاه التوقيع والتصديق على التشريعات، فضلا عن التشريعات التي تتماشى مع أحكام معاهدة تجارة الأسلحة.

مداخلات النواب:

أبرز كريستر وينباك، نائب رئيس المنتدى، أنه يجب التأكد من تبصر البرلمانات فيما يتعلق بتطبيق لوائح الرقابة على الصادرات في بلداننا. وأوضح مقصد النظام السويدي، وهو فريد من نوعه على المستوى الدولي من حيث أن ممثلي الأحزاب السياسية يمكنهم مناقشة عمليات التصدير المحتملة مسبقا، من أجل بناء توافق واسع حول سياسة الرقابة على الصادرات وتعزيز الاستدامة في الممارسات التي تتم بموجب تلك السياسة. كما أعرب عن اعتقاده أن من الحيوي بالنسبة للبرلمانيين التحدث إلى بعضهم البعض، وردم الخطوط الحزبية من أجل تحقيق قوة ضغط أكبر على حكوماتها للعمل على التصديق على المعاهدات الدولية وتحسين الشفافية البرلمانية.

النائب همسة داغ من تركيا وضحت التحديات المختلفة التي واجهت تركيا منذ الحرب الباردة وكيف تغيرت هذه التحديات بعد ذلك. وأوضح المتاعب الكبيرة التي تواجه تركيا بسبب انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنطقة، هذا إلى جانب انتشار الجماعات الإرهابية والمتشددة التي تستفيد من مثل هذه الأسلحة. وأشار إلى أن تركيا تنفذ إجراءات للحد من حركة نقل الأسلحة الصغيرة والخفيفة وزيادة السيطرة عليها، من أجل زيادة الشفافية في تجارة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وكذلك العمل مع المجتمع الدولي لتعزيز الرقابة والشفافية في تجارة الاسلحة. كما سلط الضوء على توقيع تركيا على معاهدة تجارة الأسلحة واستعداد بلاده للمضي قدما في برنامج عمل الرقابة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

أنهت ديزي تورنيه الجلسة والاجتماع.

الصور بعدسة: فوستو برينديس